

# أزمة تشكيل الحكومة في تونس التحديات الداخلية والضغوط الخارجية

د. خالد شوكات  
كاتب وباحث تونسي  
وزير سابق ورئيس حالي للمعهد العربي للديمقراطية

### مقدمة

يكفي القول بأن تونس قد شهدت تشكيل عشر حكومات خلال ثماني سنوات (٢٠١١-٢٠١٨)<sup>(١)</sup>، حتى يدرك المهتمون بشؤونها حجم الأزمة المتصلة بموضوع "تشكيل الحكومة" في هذا البلد العربي المغاربي الذي عرف باستقراره السياسي منذ استقلاله عن المستعمر الفرنسي سنة ١٩٥٦، حيث لم يشهد طيلة خمسة وخمسين عاماً سوى رئيسين للجمهورية وبضع حكومات، بينما شهدت الفترة الأخيرة التي تقل عن عقد من الزمان تعاقب ثلاثة رؤساء وستة رؤساء حكومات، فضلاً عن أن متوسط عمر الحكومة لم يزد عن سنة واحدة، ولعل في هذا المشهد اختزان لأهم نقاط الضعف التي يتسم بها نظام الحكم الجديد، والتي تمثل أهم تحديات الانتقال الديمقراطي وأخطر العقبات التي قد تعيق استمراره.

وعلى الرغم من كثرة الحكومات التونسية ما بعد الثورة، إلا أن الإشكالية تجاوزت في مداها موضوع الكثرة وقصر العمر، إلى إشكاليات أعمق من ذلك بكثير، إذ التقت الحكومات العشر تقريباً في الصعوبات التي وجدها رؤساؤها في تشكيلها، باعتبارها جميعاً حكومات ائتلافية جمعت أطرافاً سياسية متعددة، متنافرة أيديولوجياً وسياسياً في الغالب، جاءت في سياقات متباينة ومختلفة لكنها خلقت في مجملها ضرورة للتوافقات



والترضيات والتسويات، التي عادة ما جعلت من هذه الحكومات مستبطنة لبذور سقوطها القريب، وهو ما جعل الحياة السياسية مجالاً لما يمكن وصفه بالهروب إلى الأمام، حيث تبدلت وظيفة الحكومة الأساسية من إيجاد حلول حقيقية دائمة لقضايا البلاد الكبرى المطروحة، إلى إيجاد حلول ترقيعيه مؤقتة تؤجل المشكلات وتكتفي بترحيلها إلى المستقبل<sup>(٢)</sup>.

إن دراسة ظاهرة صعوبة تشكيل الحكومات في تونس الجديدة من جهة، وتعاقبها السريع وضعفها وعجزها عن القيام بمهامها الرئيسية من جهة ثانية، تحيل بالضرورة إلى الوقوف على نوعين أساسيين من الخلل شبه المزمّن، يميزان نظام الحكم الجديد المعتمد خلال السنوات الثماني الأخيرة، سواء تعلق بالفترة الأولى الممتدة من تاريخ سقوط النظام السابق في ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ إلى تشكل أول حكومة على ضوء دستور ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، وهي حكومة السيد الحبيب الصيد التي صادق البرلمان على تشكيلتها الائتلافية في ٥ فبراير/شباط ٢٠١٥، أو الفترة الثانية التي ما تزال سارية إلى اليوم من خلال حكومة السيد يوسف الشاهد الثالثة التي صادق البرلمان على تشكيلتها الائتلافية في ١٢ نوفمبر ٢٠١٨.

ويتخذ الخلل الأول طابعاً قانونياً دستورياً يتصل بطبيعة نظام الحكم أو النظام السياسي الذي جرى اختياره واعتماده والمصادقة عليه بعد نجاح الثورة التونسية في الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي، وهو ما جرى تضمينه في مرحلة أولى بما سمي بـ"القانون المنظم للسلطات" أو "الدستور الصغير" الذي صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي في ١٦ ديسمبر ٢٠١١، أو ما جرى النص عليه لاحقاً في المرحلة الثانية إثر المصادقة على "الدستور الجمهورية الثانية" الذي وقع عليه الرؤساء الثلاثة في ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤.

أما الخلل الثاني فيكتسب طابعاً أيديولوجياً وسياسياً، في ارتباط وثيق بطبيعة التحديات التي تطرحها مرحلة الانتقال الديمقراطي، حيث تطفو على السطح العديد من الخلافات والصراعات والتجاذبات، التي يعود جزء منها إلى التاريخ في أبعاده



المتعددة، القديمة والحديثة والمعاصرة، أما الجزء الآخر فيتصل على نحو عميق بالتناقضات التي عادة ما تفجرها المصالح الاقتصادية والاجتماعية الداخلية المتباينة، فضلا عن الضغوط الخارجية الإقليمية والدولية التي تعكس بدورها مصالح القوى المهتمة بتطور الأحداث ومساراتها في تونس<sup>(٣)</sup>.

وتطمح هذه الورقة البحثية إلى تفكيك كلا الخللين/العاملين المذكورين وتحليلهما وبيان تأثيرهما على الموضوع الرئيسي ألا وهو: "أزمة تشكيل الحكومة في تونس".

### أولاً : نظام الحكم الجديد ما بعد الثورة

إثر عقود من نظام سياسي يضع جميع السلطات تقريباً في يد واحدة، هي يد رئيس الجمهورية، وهو ما حول النظام الرئاسي إلى نظام "رئاسوي" (٢٥ يوليو ١٩٥٧ - ١٤ يناير ٢٠١١)، اختارت مؤسسات الحكم المتعاقبة ما بعد الثورة نظاماً "شبه برلماني" من أهم خصائصه جعله السلطة التنفيذية ذات رأسين، رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ومنحه البرلمان صلاحيات أوسع، سواء في مجال سن القوانين أو تشكيل الحكومات أو اختيار أعضاء الهيئات الدستورية المستقلة أو الرقابة على سائر المؤسسات، وهو ما أفضى عملياً إلى ما أصبح معروفاً بحالة "تشتيت السلطة" أو "السلطة المشتتة" التي تحولت إلى ما يشبه بؤر التوتر من حيث وقوفها وراء جل المشكلات السياسية التي شهدتها تونس خلال الازمة الأخيرة وما تزال تشهدها، على نحو تحولت معه "الازمة" إلى ما يشبه "الثابت" بينما أصبح الاستقرار سمة مفارقة وطارئة لا تكاد تثبت، بل إن الأزمات المتعاقبة قد شكلت سبباً في سقوط الحكومات كما شكلت محدداتاً من محددات تأليفها<sup>(٤)</sup>.

#### ١ - تشتيت السلطة

على الرغم من التغيير الكبير الذي عرفته السياقات السياسية بين سنتي ٢٠١١، أي مباشرة بعد الثورة، و٢٠١٤ بعد قبول حركة النهضة التنازل عن السلطة لصالح حكومة الحوار الوطني، فإن المعالم الكبرى لنظام الحكم لم تتغير في جوهرها، بين القانون المنظم للسلطات (الدستور الصغير/الانتقالي) الذي صادق عليه المجلس



الوطني التأسيسي في ١٦ ديسمبر ٢٠١١، والدستور الدائم للجمهورية الثانية الذي صادق عليه نفس المجلس في ٢٦ يناير ٢٠١٤، خصوصاً في موضوع تشكيل الحكومة، وتكريس حالة تشتيت السلطة.

ولا شك أن حرص المشرع الدستوري على المضي في طريق تشتيت السلطة، رغم ما ظهر من عيوب على صعيد الممارسة الحكومية، ومن أهمها العجز المستمر عن تحقيق أي تقدم ملموس على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يعود أساساً إلى هواجس سياسية وإيديولوجية قوامها الخوف من عودة النظام الاستبدادي من بوابة النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي، فالأنظمة الرئاسية بحسب القوى الصاعدة إلى حكم تونس ما بعد الثورة تعتقد أن الطبيعة القمعية للأنظمة السابقة مردها "مركزة" السلطات جميعها في يد رئيس الدولة مما حوله إلى "قيصر" أكثر منه رئيس جمهورية، فهو قائد السلطة التنفيذية والمهيمن على السلطة التشريعية والموجه للسلطة القضائية، ولم يكن بمقدور أحد أكان شخصاً أو هيئة أو مؤسسة بمقدوره الوقوف في وجه الإرادة الرئاسية<sup>(٥)</sup>.

لكن هذا الخوف المبالغ فيه من مركزة السلطة، مثلما التقى على هذا الرأي فاعلون سياسيون وخبراء أكاديميون، ومن حيث أن مبرره هو حماية التجربة الديمقراطية الناشئة، قد يقود في حال لم تجر التعديلات الدستورية اللازمة لمراجعة نظام الحكم الحالي، إلى خلاف المتوقع منه، أي تعثر هذه التجربة كنتيجة طبيعية لمردود حكومات متعاقبة وضعيفة وغير مستقرة، تشكلت غالباً في أجواء أزمات سياسية مستفحلة، وسقطت لأسباب متطابقة، وهو ما يقوي من مشروعية التساؤل الكبير المطروح حول مدى قدرة الأنظمة الديمقراطية على إنتاج حكومات قوية وفاعلة ومستقرة<sup>(٦)</sup>.

#### أ - القانون المنظم للسلطات

في الفصل الخامس عشر (١٥) من القانون التأسيسي عدد ٦ المؤرخ في ١٦ ديسمبر ٢٠١١، المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية ورد ما يلي:

- " يكلف رئيس الجمهورية بعد إجراء ما يراه من المشاورات، مرشح الحزب





الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي بتشكيل حكومة.

- يقوم رئيس الحكومة المكلف طبقاً للفقرة الأولى بتشكيل الحكومة وينهي نتيجة أعماله إلى رئيس الجمهورية في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه، ويتضمن الملف تركيبة الحكومة وبياناً موجزاً عن برنامجها.
- على رئيس الجمهورية إحالة ملف تشكيل الحكومة على رئيس المجلس الوطني التأسيسي فور بلوغه إليه.
- يتولى رئيس المجلس الوطني التأسيسي الدعوة إلى جلسة عامة في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ توصله بملف تشكيل الحكومة لمنحها الثقة بالأغلبية المطلقة من الأعضاء.
- عند تجاوز أجل الخمسة عشر يوماً دون تشكيل الحكومة أو في حالة عدم الحصول على ثقة المجلس الوطني التأسيسي، يقوم رئيس الجمهورية بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر على تشكيل حكومة بنفس الإجراءات وفي نفس الآجال السابقة<sup>(٧)</sup>.
- وكما يلاحظ في هذا الفصل من قانون ذو طبيعة دستورية في مرحلة انتقالية اتسمت بمناخ شديد الاضطراب والضبابية، فإن مسؤولية تشكيل الحكومة قد أضحت مسؤولية مشتركة بين أطراف متعددة، خلافاً لما كان سائداً من قبل، سواء في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة أو زمن الرئيس زين العابدين بن علي، عندما كان تشكيل الحكومات خالصاً لرئيس الجمهورية وحده، وكان رئيس الحكومة بمثابة مساعد له أو وزير أول عنده، فرئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزير الأول ويقيله، وهو أيضاً من يختار أعضاء الحكومة من وزراء وكتاب الدولة ويعفيهم فردياً أو جماعياً من مناصبهم، دون أن يكون ملزماً في جميع هذه القرارات والصلاحيات على نيل ثقة البرلمان<sup>(٨)</sup>.
- ومن الناحية التطبيقية، لم تمر عملية تشكيل الحكومات الثلاث، أي حكومة حمادي



الجبالي (٢٤ ديسمبر ٢٠١١ - ١٣ مارس ٢٠١٣) وحكومة علي العريض (١٣ مارس ٢٠١٣ - ٢٩ يناير ٢٠١٤) وحكومة مهدي جمعة (٢٩ يناير ٢٠١٤ - ٥ فبراير ٢٠١٥) دون صعوبات أو أزمات، عكست من جهة نقاط الضعف التي تضمنها القانون المنظم للسلطات، ومن جهة ثانية المناخ السياسي والاجتماعي المتوتر بطبعه، سواء جراء التصادم الإيديولوجي أو جراء الصراع بين القوى الاجتماعية والاقتصادية من أصحاب النفوذ داخلياً وخارجياً<sup>(٩)</sup>.

• لقد شكل حمادي الجبالي أول حكومة منبثقة عن انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية نظمت في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، وكانت حكومة ائتلافية من ثلاثة أطراف (حكومة الترويكا الأولى) اختارت فيها حركة النهضة الفائزة تهميش تيار "العريضة الشعبية" الذي حل من حيث عدد الأصوات التي حصل عليها في الرتبة الثانية، مفضلة عليه حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات، وكانت أسباب تجاوز النتائج الانتخابية في تأليف الحكومة برأي بعض الأوساط السياسية غير مفهومة أو بالأحرى غير موضوعية، وسيتسبب هذا التمشي لاحقاً في توتير المناخ العام وتوسيع الشقة بين من اعتبرت نفسها قوى ثورية وأخرى مشكوك في إخلاصها، بما سيقود في نهاية المطاف إلى سقوط هذه الحكومة إثر اغتيال معارض سياسي يساري بارز في ٦ فبراير ٢٠١٣، هو الشهيد شكري بلعيد<sup>(١٠)</sup>.

• أما الحكومة الثانية التي شكلها علي العريض (حكومة الترويكا الثانية) التي تشكلت في أجواء سياسية شديدة التأزم بعد الاستقالة المفاجئة لرئيس الحكومة السابقة، فلم تأت مغايرة عن سابقتها من حيث الأطراف المشكلة لها، ولم يكن عمرها أطول حيث لم تتجاوز في مدة عملها السنة الواحدة، وقد حملت كسالتها بذور نهايتها خلال عملية تشكيلها، وعكست إلى حد كبير جميع التناقضات التي ميزت حكومة الجبالي، من حيث صراع الجديد والقديم والمناطق الساحلية والمناطق الداخلية والعلمانية والدينية واليسار واليمين في تركيبتها، وقد فاقمت المتغيرات الإقليمية



(العربية والمغربية تحديداً) والدولية (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة) من عجزها إلى حد تهديد البلاد خلال صيف عام ٢٠١٣ بالسكتة الدماغية، حيث انقسم التونسيون في عهد هذه الحكومة إلى شقين متنازعين، اعتصم كل شق منهما بجزء من ساحة البرلمان، ولم يحل دون تحول صراعهما إلى العنف سوى تدخل المؤسسة العسكرية التي أقامت حاجزاً أمنياً بين الفريقين<sup>(١١)</sup>.

- وقد تشكلت الحكومة الثالثة لمهدي جمعة في سياق جديد، حيث انبثقت عن مائدة الحوار الوطني التي أسست لها أربع منظمات وطنية هي: الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والهيئة الوطنية للمحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وانخرطت فيها جميع القوى السياسية والحزبية، سواء تلك الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي أو غير الممثلة، وكانت حكومة ذات طبيعة انتقالية مستقلة تماماً عن نتائج الانتخابات هدفها تنظيم أول انتخابات برلمانية ورئاسية على ضوء الدستور الجديد الذي جرت للتو المصادقة عليه، ومن هنا ارتباطها في طريقة تشكيلها والمصادقة عليها بمقتضيات القانون المنظم للسلطات من جانب، ومن جانب آخر صعوبة تشكيلها، وخصوصاً اختيار رئيسها جراء اختلاف الأطراف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعنية بها حول المعايير والأشخاص والأولويات المتصلة بها<sup>(١٢)</sup>.

#### ب - دستور ٢٦ يناير ٢٠١٤

لم يبتعد دستور الجمهورية الثانية الذي صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي في ٢٦ يناير ٢٠١٤ ووقعه الرؤساء الثلاثة في اليوم التالي عن روح القانون الأساسي المنظم للسلطات، في معالجته لموضوع تشكيل الحكومة، حيث ورد في المادة ٨٩ منه المتعلقة بالحكومة ما يلي:

- " تتكون الحكومة من رئيس ووزراء وكتاب دولة، يختارهم رئيس الحكومة وبالتشاور مع رئيس الجمهورية بالنسبة لوزارتي الخارجية والدفاع.
- في أجل أسبوع من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، يكلف رئيس



- الجمهورية مرشح الحزب أو الائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من مقاعد مجلس نواب الشعب، بتكوين الحكومة خلال شهر يجدد مرة واحدة. وفي صورة التساوي في عدد المقاعد يعتمد للتكليف عدد الأصوات المتحصل عليها.
- عند تجاوز الأجل المحدد دون تكوين الحكومة، أو في حال عدم الحصول على ثقة مجلس نواب الشعب، يقوم رئيس الجمهورية في أجل عشرة أيام بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر من أجل تكوين حكومة في أجل أقصاه شهر.
  - إذا مرت أربعة أشهر على التكليف الأول، ولم يمنح مجلس نواب الشعب الثقة للحكومة، لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس نواب الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في أجل أدناه خمسة وأربعون يوماً وأقصاه تسعون يوماً... " (١٣).
  - لقد أبرزت التجربة التطبيقية لهذه المادة الدستورية وغيرها من المواد المتصلة بتشكيل الحكومة، عديد الهنات والعيوب والمطبات، فخلال فترة أربع سنوات فقط منذ الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية التي أجريت على ضوء الدستور الجديد في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤، جرى تكليف رئيسي حكومة بتشكيل الحكومة، وقد اختلفت طريقة التكليف في الحالتين، ففي الحالة الأولى في يناير ٢٠١٥ كلف رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي شخصية مستقلة غير منتمية للأحزاب هو الحبيب الصيد بتشكيل أول حكومات الجمهورية الثانية باعتباره مرشحاً لحركة نداء تونس الحزب الفائز في الانتخابات، بينما قام رئيس الجمهورية بتكليف يوسف الشاهد في يوليو ٢٠١٦ بصفة شخصية بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتباره الشخصية الأقدر على تكوين الحكومة على الرغم من كونه قيادياً في حركة نداء تونس، وبعبارة أخرى كان ترشيح الشخصية المستقلة الحبيب الصيد رئيساً للحكومة باعتباره مرشحاً حزبياً، فيما كان ترشيح يوسف الشاهد رئيساً للحكومة باعتباره مرشحاً لرئيس الجمهورية على الرغم من كونه أحد قيادات حركة نداء تونس.



- على صعيد تكوين حكومات الجمهورية الثانية، كان الاختبار الأكثر خطورة وتعقيداً هو ذلك الذي واجهه الحبيب الصيد عند تشكيل حكومته الأولى، ويتمثل أساساً في إشراك حركة النهضة الإسلامية التي حلت في المرتبة الثانية بعد حزب رئيس الجمهورية حركة نداء تونس، وكانت الرغبة مشتركة لدى رأسي السلطة التنفيذية في تفادي التمثيل المباشر للإسلاميين في الحكومة والاكتماء باختيار بعض الشخصيات القريبة منهم، وكان الدافع إلى هذا هو عدم الوقوع في إحراج مع كتلة الناخبين التي صوتت لرئيس الجمهورية وحزبه، حيث خاضا الحملة الانتخابية، التشريعية والرئاسية، بشعارات مناهضة للإسلام السياسي، لكن بالون الاختبار الذي أطلقه رئيس الحكومة من خلال الكشف عن تركيبة حكومية خالية من التمثيل النهضوي، سرعان ما كشف عن إمكانية سقوط الحكومة في اختبار الثقة أمام مجلس نواب الشعب، إذ لوحث كتلة النهضة البرلمانية بذلك، كما أبدت كتل المعارضة بما في ذلك المناهضة للإسلاميين عدم استعدادها للتصويت الإيجابي، وهو ما أجبر الصيد - بالتشاور مع رئيس الجمهورية- على التراجع ومنح الحركة الإسلامية مقعدان وزاريان، وسينسحب هذا الأمر على تركيبة الحكومات القادمة، حتى يبلغ ذروته في حكومة يوسف الشاهد الثالثة المشكلة في شهر نوفمبر ٢٠١٨، حيث سيبلغ التمثيل الإسلامي في التشكيلة الحكومية ما يقارب الثلث بين وزراء وكتاب دولة، وهو ما سيمثل عنصر إدانة لرئيس الحكومة لدى القوى العلمانية، التي كان جزءاً منها وما يزال معترضاً على سياسة التوافق مع الإسلاميين التي انتهجها رئيس الجمهورية قبل أن يتراجع عنها في العام الأخير من ولايته الرئاسية، ليتلقفها رئيس الحكومة ويبنى على أساسها مشروعه السياسي الجديد<sup>(١٤)</sup>.
- أما بالنسبة لحكومات يوسف الشاهد الثالث، فقد كانت أبرز الإشكاليات التي واجهتها على مستوى التشكيل، هي القفز على نتائج العملية الانتخابية، فقد أطلق رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي ابتداء من ٢ يونيو ٢٠١٦، مبادرة سياسية



تقضي بتشكيل "حكومة وحدة وطنية" يجري تمثيل جميع القوى والأحزاب السياسية فيها، سواء أكان لديها تمثيل برلماني أم لا، من منطلق فشل الحكومة السابقة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، وقد صيغت للحكومة المنتظرة أهداف وتوجهات ينبغي عليها تحقيقها، ضمنّت فيما سيعرف لاحقاً بـ"وثيقة قرطاج"، وقد قاد هذا الخروج عن الأعراف الديمقراطية المتعارف عليها إلى قيام حكومة فاقدة لأي هوية حزبية واضحة، منحت الفرصة لقوى وأحزاب وتيارات ليس لديها أي شرعية انتخابية للعب أدوار أساسية في العمل الحكومي، ومن حيث رغب رئيس الجمهورية من خلال هذه المبادرة في مسك جميع خيوط اللعبة السياسية بين يديه، انتهت هذه التجربة إلى تشكيل حكومة لا صلة لها بنتائج الانتخابات، وإلى بروز أزمة دستورية وسياسية غير مسبوقّة عنوانها التصادم المكشوف بين رأسي السلطة التنفيذية، أي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وهو ما هدد في لحظات مؤسسات الحكم عموماً بالشلل، وما يزال يلقي بظلاله على مسار الانتقال الديمقراطي المتعثّر أصلاً جراء استفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فقد قادت السياسات المتبعة من قبل حكومة الشاهد الثلاث المتعاقبة إلى تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية والتنموية الرئيسية كالتضخم وعجز الميزان التجاري واحتياطي النقد الأجنبي وسعر العملة المحلية، في حين بقيت نسبة البطالة على حالها، وذلك قياساً بما كانت عليه الأحوال في ظل حكومتي الحبيب الصيد الأولى والثانية<sup>(١٥)</sup>.

## ٢ - ضعف الأحزاب

يعد ضعف المنظومة الحزبية التي تكونت في مجملها بعد سقوط النظام السابق في تونس يوم ١٤ يناير ٢٠١١، العامل الثاني في أزمة تشكيل الحكومات خلال السنوات الثماني الماضية، إلى جانب العامل الدستوري والقانوني المتمثل في حالة تشتت السلطة التي جرى بيانها سابقاً، فعندما يرتكز نظام الحكم من جهة على "آلية الأحزاب"، ويوجد نفسه - أي نظام الحكم - من جهة ثانية مرتهنناً إلى أحزاب تعيش



غالبيتها الفاعلة في أزمات متعاقبة، لا تكاد تجد حلاً لأزمة حتى تجد نفسها في مواجهة أزمة جديدة، فإنه سيكون محكوماً على مؤسسات الحكم أن تتأثر جميعها بهذه الأزمات، وأن تتحول تدريجياً إلى أزمات ذاتية لها، ولعل "نداء تونس" الحزب الفائز بالانتخابات التشريعية والرئاسية سنة ٢٠١٤، خير مثال يضرب في مجال العلاقة الجدلية بين أزمة الحزب وأزمة تشكيل الحكومة، ففي حالة الحكومات الخمس التي تشكلت خلال الفترة بين ٢٠١٤ و ٢٠١٩، انعكست الصراعات والانشقاقات والتوترات والخلافات التي عاشتها حركة نداء تونس بشكل أو بآخر على عمليات تشكيل الحكومات الخمس المشار إليها سلفاً، ناهيك عن التأثير السلبي لهذه الحالة على العمل الحكومي المباشر.

ويرى عديد من الباحثين والخبراء أن الظاهرة الحزبية تعتبر أهم نقاط الضعف في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، كما يرونها مصدر الأزمات السياسية والهيكلية الأول، ومن أهم تجليات هذه الظاهرة وآثارها الخطيرة الواضحة للعيان، أزمة تشكيل الحكومة التي عادة مع تترافق مع ظواهر مشتقة لعل من أخطرها "المحاصصة الحزبية" التي تدفع بشخصيات لا تتوفر على المواصفات المطلوبة والكفاءة الضرورية لشغل المناصب الأعلى في أجهزة الدولة ومؤسساتها، ناهيك أن تدفع بشخصيات تلاحقها شبّهات الفساد ويعرف عنها علاقاتها بدوائر وجماعات مشبوهة، وقد انجر عن ذلك عملياً تكوين حكومات مهتزة غير مستقرة، تلاحقها الفضائح منذ يومها الأول ويضطر بعض أعضائها للاستقالة أو يتعرضون للإقالة بين الفينة والأخرى<sup>(١٦)</sup>.

وقد زاد في إنهاك المنظومة الحزبية التونسية الجديدة، مثلما تشير إلى ذلك بعض الدراسات حديثة الصدور؛ عاملان أساسيان، أولهما مرتبط بمسارات الانتقال الديمقراطي بشكل عام، حيث يطفو على الساحة السياسية عادة محوران متصارعان، الأول يمثل المنظومة الثورية الجديدة، التي تشكلت في الغالب من قبل قوى المعارضة الراديكالية السابقة على اختلاف توجهاتها، والثاني يمثل منظومة النظام السابق وعادة



ما يضم من بقي من قيادات الحزب الحاكم القديم وقيادات المعارضة المعتدلة أو المعارضة السورية السابقة كما ينعتها خصومها، أما العامل الثاني فيتصل بالمشاكل التنظيمية التي تعاني منها جل الأحزاب المتهمه غالبا بسوء التسيير وانعدام الشفافية وتلقي تمويلات خارجية وعدم توفر القيادات الحزبية العليا على المواصفات والمميزات المطلوبة للاضطلاع بدورها والقيام بواجباتها<sup>(١٧)</sup>.

#### أ - تناقضات القديم والجديد

تبدو عقدة التوفيق بين القديم والجديد العقدة الأبرز في جل تجارب الانتقال الديمقراطي التي عرفها العالم منذ سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات، ويعد حلها المعيار الأساسي في الحكم على نجاح هذه التجارب من عدمه، ولم يختلف الحال تقريبا في تونس ما بعد الثورة، حيث طرحت إشكالية التعامل مع الحزب الحاكم القديم "التجمع الدستوري الديمقراطي"، وعلى الرغم من صدور قرار قضائي في ٩ مارس ٢٠١١ بحل الحزب وتصفية ممتلكاته، إلا أن الاتجاه الغالب قد اتسم طيلة السنوات الماضية بالسماح لقياداته - أو بعضهم على الأقل - بالمشاركة في تسيير الشأن العام، حتى بلغ الأمر ذروته مطلع سنة ٢٠١٥، مباشرة بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية والرئاسية، بوصول ثلاث شخصيات سبق لها عضوية الحزب الحاكم السابق، إلى سدة الحكم وتولي الرئاسة الثلاث، رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان.

ومثلما ارتبط النسيج الحزبي بعقدة الصراع بين المنظومتين القديمة والجديدة، فقد كانت هذه العقدة أحد أهم محددات النقاش حول تشكيل الحكومات العشر المتتالية منذ نجاح الثورة في إسقاط النظام السابق وإلى الآن، وأحد أهم مصادر الأزمة بين ما يسمى بـ"أحزاب الثورة" و"أحزاب الثورة المضادة" في التوافق على الشخصيات المرشحة لعضوية الحكومة، وقد لعبت موازين القوى السياسية والاجتماعية ومراكز القرار المالي والاقتصادي دورا في ترجيح كفة هذا على ذلك، أو الانتصار لهذا الفريق على الآخر، وبالرغم من نجاح الفرقاء الحزبيين والسياسيين غالبا، من يمثل الجديد





ومن يرمز للقديم، في تجاوز هذه العقدة، حيث لم تخل أي حكومة منذ ٢٠١١ من مزيج بين المنظومتين حتى في تلك الأشد ثورية كما هو شأن حكومتي "الترويكا"، فإن أحدا ليس بمقدوره تجاهل التأثيرات السلبية لهذه المفارقة، خصوصا عندما تقود التوافقات بين الطرفين المتنازعين إلى اختيار وزراء أو كتاب دولة لا يتوفرون على الكفاءة المطلوبة لتولي المناصب العليا للدولة بحجة الرغبة في تلافى التصادم الحزبي والسياسي<sup>(١٨)</sup>.

لقد هيمنت هواجس إقصاء أو إدماج "الداسترة" أو "التجمعين" (أعضاء الحزب الحاكم الأوحده خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى ٢٠١١) في مؤسسات الحكم الجديد على الأجواء الحزبية والسياسية التونسية، وكما لم يخل تنظيم حزبي من تداعيات هذا الصراع بين القديم والجديد عليه، حتى تلك التي قامت من بينها على مرجعية فكرية وسياسية مناهضة للعهد السابق، فإن سائر مؤسسات الحكم وعلى رأسها الحكومة، والهيئات الرسمية ذات الصلة بها كالهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات والمحكمة الدستورية وخصوصا الدستورية منها، قد تعثرت في تشكيلها وتآزمت الإجراءات المتصلة بها، لعدة أسباب لعل أبرزها ارتباط المنظومة الحزبية المسؤولة بنويها بهذا الصراع المعلن والخفي بين القديم والجديد، وهو ما أسهم إلى حد كبير في عدم تطور الممارسة الحزبية، تماما كما أسهم في إنتاج حكومات ضعيفة ومتردة وغير متضامنة فيما بينها<sup>(١٩)</sup>.

#### ب - أزمات القيادة والتنظيم

إن المتابع للظاهرة الحزبية في تونس، سواء في المرحلة السابقة على انتخابات أكتوبر ٢٠١٤ أو المرحلة اللاحقة، سيخلص لا محالة إلى أن غالبية الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية تعيش ما يمكن تسميته بـ"أزمة القيادة" وما ينجر عنها من أزمات تنظيمية مشتقة، سواء تعلق الأمر بأحزاب المنظومة القديمة ومثالها الأبرز حركة نداء تونس، أو الأحزاب التي تعتبر نفسها ممثلة لمرجعية الثورة وبرنامجها ومثالها حركة النهضة، وقد كان لمشكلات القيادة الحزبية أثر واضح وجلي في ظهور



ما يسمى بأزمة تشكيل الحكومة، حيث تحضر صراعات القادة الحزبيين الداخلية أو فيما بينهم، بقوة في المفاوضات والحوارات والنقاشات الخاصة بتكوين الحكومات، وعادة ما تفضي إلى توافقات هشة وغير قابلة للاستدامة ومؤقتة، تطغى عليها الانطباعية والمزاجية والتحالفات الحينية، أكثر مما هي مرتبطة ببرامج عمل حكومية وتعاقبات جدية ومسؤولة<sup>(٢٠)</sup>.

ولتقريب الصورة أكثر، فإن أزمة القيادة التي تعيشها حركة نداء تونس منذ رحيل مؤسسها إلى رئاسة الجمهورية على سبيل المثال، كانت أحد أبرز العوامل المولدة لأزمة تشكيل الحكومات الخمس الأخيرة، فقد أُلقت الانشقاقات التي قادها متنافسون على قيادة الحركة بظلالها على تركيبة هذه الحكومات، وعلى كل ما يتصل بها من مفاوضات وتوافقات وتسويات، وكانت سبباً مباشراً في خلق التوترات وضرب الاستقرار السياسي، حتى بلغ الأمر أشده عندما قرر رئيس الحكومة الحالي يوسف الشاهد إلى الانخراط المعلن في أزمة قيادته حزبه، من خلال قيادته للانشقاق الأخير عليه، وتكوين كتلة نيابية خاصة به لحماية حكومته والحيلولة دون حجب الثقة البرلمانية عنها<sup>(٢١)</sup>.

ولا يختلف حال التأزم القيادي هذا عند الأحزاب ذات الحضور في المشهد السياسي التونسي الراهن، حتى وإن تعددت الصيغ والدوافع والآليات، فأزمة القيادة في حركة النهضة مثلاً مطروحة في ارتباط بموضوع خلافة رئيسها المؤسس الذي يقودها باستمرار منذ كانت تنظيماً سرياً لما يقارب الثلاثين عاماً قبل الثورة، وهو الأمر نفسه المطروح على بعض الأحزاب اليسارية مثل حزب العمال الحزب المركزي في ائتلاف الجبهة الشعبية، ائتلاف المعارضة الرئيسي في البرلمان التونسي، والذي يقود حزبه أيضاً منذ ثلاثين عاماً، ولا شك أن أحزاباً غير قادرة على تنمية تقاليد الديمقراطية الداخلية ستظل عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية ومن أهمها القدرة على تشكيل حكومات بشكل فعال ومستقر<sup>(٢٢)</sup>.



## ثانياً : تحديات الانتقال الديمقراطي

إن دراسة أزمة تشكيل الحكومة في تونس ما بعد الثورة، لا يمكن أن تستوفي حقها في البحث والتحليل، دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص السياق التاريخي الذي تعيشه البلاد التونسية حالياً، والمرتبب أساساً بمسار الانتقال الديمقراطي والتحديات الرئيسية التي طرحها على الفاعلين السياسيين ومراكز القوى الاجتماعية والاقتصادية والقوى الإقليمية والدولية ذات المصلحة المشتركة، فطبيعة نظام الحكم الجديد لا تمثل سوى الوجه الأول للمعادلة، في حين تمثل تحديات التحول الديمقراطي الوجه الثاني، سواء اتصل الأمر بالصراعات الفكرية والإيديولوجية العاصفة بقوة في هذه المرحلة أكثر من غيرها، أو تعلق الشأن بالالتزامات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية، النابعة من أجندة الثورة، التي طالبت من خلال شعاراتها الأولى بالكرامة والعدالة والتنمية المتوازنة والشاملة بين مختلف مناطق البلاد، ولهذا الشأن وجهان أحدهما داخلي والآخر خارجي لا يمكن تجاهل تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على تشكيل جميع الحكومات طيلة السنوات الثماني الماضية.

### ١ - الصراعات الإيديولوجية

تفتح مراحل الانتقال الديمقراطي أمام الشعوب عادة مساحات أكبر لمناقشة القضايا الكبرى المسكوت عنها في الماضي، أو التي كان محرمات الحديث فيها في عهود الأنظمة السابقة، خصوصاً تلك المتعلقة بهوية البلاد الحضارية وعلاقة الدين بالدولة ومنوال التنمية والعلاقات الإقليمية والدولية وسواها من الملفات المؤثرة في التوجهات السياسية الكبرى للحكومة، ولم تشذ تونس عن هذه القاعدة حيث فتحت ثورة الحرية والكرامة، شهية النخب السياسية والفكرية لطرح الأسئلة الكبرى الرئيسية ومناقشتها والصراع حول تقديم أجوبة عليها، وحسم الخيارات الأساسية للدولة والمجتمع من وجهة النظر الدستورية والقانونية بتضمينها في مواد دستور الجمهورية الثانية، دون أن يعني ذلك حسمها من الناحيتين السياسية والإيديولوجية، حيث واصلت الانقسامات حيال هذه المسائل في تغذية الانقسامات حول القضايا الأصغر المشتقة منها، ومن أهمها قضية تأليف الحكومة<sup>(٢٣)</sup>.



ولا ريب أن هناك إشكاليتين حظيتا باهتمام النخب السياسية والفكرية والحزبية التونسية أكثر من سواهما، في هذه المرحلة الانتقالية المتشعبة، الإشكالية الأولى التي تعد من القضايا الكلاسيكية في الفكر العربي الإسلامي الحديث والمعاصر، وهي التي حاول في سياقها التونسيون وعموم العرب والمسلمين الإجابة عن سؤال "أي دولة نريد: علمانية أم دينية؟"، أما الإشكالية الثانية فمرتبطة بظهور الدولة الوطنية في المجال العربي الإسلامي، وهي متجددة بحسب تجارب الأنظمة السياسية المتعاقبة، ودارت غالباً حول الإجابة عن سؤال: "أي منوال تنموي نريد؟"، وكانت وما تزال في تونس وشقيقاتها، قبل ثورات الربيع العربي وبعدها، محور صراع واضح وجلي وعصي بين التيارات الليبرالية والتيارات الاجتماعية، وهي قضايا تتصل بجوهر السياسات الحكومية، ومن هذا المنطلق فقد كانت أيضاً واحدة من المحددات الثابتة في أزمة تشكيل الحكومة التونسية<sup>(٢٤)</sup>.

#### أ - الخلاف العلماني - الديني

لقد تصور الإسلاميون في تونس، وربما في سائر بلدان ما سمي بالربيع العربي، في غمرة اللحظة الثورية سنة ٢٠١١ وما تلاها، أن زمن حكمهم قد حل، بعد أن أسقطت الثورات الشعبية تبعاً لحكم من سبقهم من تيارات سياسية قومية ويسارية وليبرالية، وبناء على هذا التصور حاولوا ما أمكنهم العمل على فرض رؤاهم الفكرية وتصوراتهم السياسية على الدول والمجتمع، خصوصاً بعد فوزهم بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي نهاية سنة ٢٠١١، الأمر الذي أثر حتماً في تشكيل حكومتي "الترويكا" أي حكومة حمادي الجبالي وحكومة علي العريض، اللتين منحنا الأغلبية في تركيبتهما لقيادات الحركة الإسلامية، ولشخصيات قريبة منها<sup>(٢٥)</sup>.

وكان طموح الحركة الإسلامية أكبر فيما يتعلق بالإجابة على أسئلة الهوية، هوية الدولة وهوية المجتمع، وكان الرهان على أن يعكس الدستور الجديد، أي دستور الجمهورية الثانية، منطق القوى الفكرية والسياسية الصاعدة، لكن عوامل متعددة ظهرت في أفق الساحة التونسية الداخلية، بعضها ذاتي وبعضها خارجي، دفعت



الإسلاميين التونسيين إلى مراجعة حساباتهم في هذا الموضوع والاستجابة لاحقاً للضغوط الجديدة الوطنية والإقليمية والدولية، والبحث عن تسويات أفضت إلى تبني حلول وسطية مع القوى العلمانية والحدائثة، لعل أهمها ما ورد في المادتين الأولى والثانية من الدستور الجديد غير القابلتين للتعديل، حيث تشير المادة الأولى إلى أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، أما المادة الثانية فتتص على أن "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون"<sup>(٢٦)</sup>.

وبالرغم من هذا الحسم الدستوري الذي ضمن للتونسيين دولة مدنية جمهورية ديمقراطية متأصلة في هويتها العربية الإسلامية، فإن هذه تسوية تاريخية بين التيارين العلماني والديني ما تزال أقرب إلى التسوية النظرية منها إلى التسوية العملية الثابتة، حيث ما يزال كلا التيارين متوجساً من الآخر، خصوصاً عندما يطرح موضوع تشكيل الحكومة، إذ يدفع كلاهما بجميع قواه الممكنة ويستثمر كافة الموازين المتاحة من أجل الحصول على وزارات السيادة الرامزة لهوية الدولة ووزارات التربية والتعليم والثقافة ذات الصلة بهوية المجتمع، فإن لم يتحقق ذلك فليس أقلها من فرض ما أصبح معروفاً في السياسة التونسية بمصطلح "تحييد الوزارة"، أي جعل هذه الوزارات المذكورة في أيدي شخصيات سياسية محايدة مرضي عنها من التيارين، وهو أمر غالباً ما يتسبب في تعطيل تأليف الحكومة وقد يؤخر ولادتها شهوراً حتى يتم التوافق بين الطرفين، مع ما يعنيه ذلك من ضرر لمصالح البلاد العليا، فبقاء مؤسسات الحكم في حالة انتظار حتى تشكل الحكومة الجديدة يفضي غالباً إلى إصابة المرافق الإدارية والحيوية للدولة بالعطالة، هذا إلى التداخيات السلبية على الحالة الاقتصادية والمالية التي تتطلب اتخاذ قرارات حكومية سريعة وحاسمة ومتجددة، وقد أصبحت هذه الوضعية شبه مألوفة لدى التونسيين عندما يطرح موضوع التغيير الحكومي، الجزئي أو الكلي، إذ لا فرق بينهما<sup>(٢٧)</sup>.



## ب - التباين الليبرالي - الاجتماعي

إن تزامن مسار الانتقال الديمقراطي في تونس مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أسهم في جعل عملية تسطير السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني أكثر صعوبة وتعقيداً، خصوصاً إذا كانت الحكومات ذات طبيعة ائتلافية تقتضي في كثير من الأحيان التوفيق بين تيارات حزبية متناقضة في مرجعياتها الإيديولوجية وخياراتها التنموية، كما هو حال المنظومة الحزبية التونسية التي تتحرك في مضمارها من جهة قوى ليبرالية تؤمن باقتصاد السوق وترى أن السبيل الوحيد لتحريك عجلة التنمية وتطوير حركة الاستثمار وخلق مزيد من فرص العمل لن يتأتى إلا من خلال السير أكثر في اتجاه خصوصية القطاع العام ومنح القطاع الخاص الوطني والخارجي مزيداً من الحوافز والامتيازات، ومن جهة ثانية قوى اجتماعية أو اشتراكية أو يسارية تدعو إلى التراجع عن السياسات "النيوليبرالية" للنظام السابق والعودة إلى السياسات الاقتصادية الحمائية والتخطيط المركزي وإصلاح القطاع العام كسبيل وحيد أمام الدولة لتحقيق أهداف الثورة<sup>(٢٨)</sup>.

ولئن اتفقت جل القوى السياسية والحزبية، القديمة والجديدة، والعلمانية والإسلامية، على ضرورة تنفيذ الحكومة للإصلاحات الضرورية لإنقاذ الاقتصاد الوطني المتأزم والاستجابة لمطالب الثورة التي قرنت في أهدافها بين الحرية والكرامة، فإن مضمون هذه الإصلاحات قد مثل طيلة السنوات الماضية موضوعاً لإسقاط الحكومات وإعادة تكوينها، حيث كان المدخل لإدانة العمل الحكومي باستمرار مدخلا تنمويًا، اقتصادياً واجتماعياً، على الرغم من إدراك الجميع بأن الدوافع قد تكون غير ذلك، أي دوافع سياسية وأحياناً إيديولوجية.

إن التباين الصارخ بين الأطروحات الليبرالية والاجتماعية، التي تجد كل واحدة منهما سندا قويا في المشهد العام، يتجاوز ما هو حزبي سياسي، إلى ما هو مدني نقابي، جعل هامش الحركة أمام الفاعلين في تشكيل الحكومات محدوداً، فهم من جانب مدعوون لأسباب سياسية لالتزام مسار توافقي يؤلف حكومات جامعة بين تيارات



مختلفة، وهم من جانب آخر مطالبون باتخاذ تدابير حاسمة وسريعة وواضحة لإنعاش الاقتصاد وتحقيق نسب نمو عالية، وهو ما أدى عمليا إلى خلق حكومات عاجزة على تحديد خياراتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل جلي ومسؤول، مما زاد من حدة الأزمة التنموية وعمق أزمة التحول الديمقراطي وأبقى على أزمة تشكيل الحكومات عنوانا لنظام الحكم الجديد، هذه الحكومات التي لم تستطع أي واحدة منها التخفيض في نسبة البطالة التي ظلت إلى اليوم في حدود ١٥ بالمائة، خاصة بين خريجي الجامعات الذين يعيش ربع مليون من بينهم على هامش الدورة الاقتصادية<sup>(٢٩)</sup>.

## ٢ - الالتزامات التنموية

حملت الحكومات التونسية العشر منذ سنة ٢٠١١، التزامات وطنية صارمة ضربت لأجلها وعوداً وعهوداً أمام الرأي العام وممثلي الشعب في لجنة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي (٢٠١١) ثم في المجلس الوطني التأسيسي (٢٠١١-٢٠١٤)، وأخيرا في مجلس نواب الشعب الحالي (٢٠١٤-٢٠١٩)، ونالت بموجب ذلك الشرعية لممارسة الحكم، لكن أيا من هذه الحكومات لم تف بوعودها وعهودها التنموية، حيث تتابع الفشل الاقتصادي والاجتماعي وتراكم وتحول إلى ما يشبه الدوامة التي يصعب الخروج منها، خصوصا في مناخ وطني ودولي سيئ. لقد وجدت هذه الحكومات نفسها أمام محددتين صارمتين، وفي كثير من الأحيان متناقضتين، فيما يتعلق بوضع السياسات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية المستوجبة، وهو واقع فرض نفسه على كل حكومة تونسية، ابتداء من أزمة تشكلها والمصادقة عليها وإلى غاية أزمة سقوطها وتحللها، إذ هي من جهة مجبرة على تقديم كافة التنازلات الضرورية لتحقيق السلم الاجتماعي باعتباره مقدمة وقاعدة لكل تقدم اقتصادي، وهي من جهة ثانية مكرهة على مواصلة سياسية التداين الخارجي، خصوصا من الصناديق والمؤسسات الدولية المانحة، بما يجعلها خاضعة لإرادة هذه الأطراف وملتزمة بمسايرتها في شروطها الإصلاحية التي غالبا ما تكون مرفوضة من الأطراف الاجتماعية الوطنية، وفي ظل حكومات ضعيفة من الناحية السياسية وقابلية



للاتهيار جراء تناقض مكوناتها الداخلية، فإن إيجاد حلول لهذه الوضعية المعقدة والمتناقضة يصبح عملية مستحيلة، وأثر ذلك واقعياً مزيد من تيه وحيرة السياسات العامة<sup>(٣٠)</sup>.

#### أ - السلم الاجتماعي

لا يوجد بلد في المجال العربي الإسلامي، لديه منظمة نقابية فاعلة في التأثير على السياسات العامة، كما هو شأن تونس التي يعد الإتحاد العام التونسي للشغل أحد صناع السياسة الرئيسيين فيها، فهذه المنظمة العريقة التي يعود إنشاؤها إلى زمن الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وقد أسسها الزعيم الوطني الشهيد فرحات حشاد سنة ١٩٤٦، لتكون رافداً للجناح السياسي للحركة الوطنية الحزب الحر الدستوري بقيادة الرئيس الحبيب بورقيبة، وهو ما أهلها إلى أن تكون شريكا أساسيا في بناء الدولة الوطنية المستقلة، وتمكن زعمائها من أمثال أحمد بن صالح وأحمد التليلي والحبيب عاشور من حماية مكانتها كمركز للقرار وشريك فاعل للحكومات في وضع وصياغة السياسات طيلة العقود الماضية ما بعد الاستقلال، إلى أن بلغت المنظمة أوج قوتها باندلاع ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠-١٤ يناير ٢٠١١، حيث لعبت فروعها المحلية والجهوية دورا رئيسيا في تأطير أنشطتها، تماما كما لعبت قيادتها الوطنية دورا حاسما في إسقاط نظام الرئيس بن علي<sup>(٣١)</sup>.

لقد كان الإتحاد العام التونسي للشغل أحد أهم الفاعلين الوطنيين في جميع محطات مسار الانتقال الديمقراطي طيلة السنوات الثماني الماضية، باعتباره الضامن الأساسي للسلم الاجتماعي، وقد ساهم تقريبا، بشكل مستتر أو علني، في تشكيل الحكومات المتعاقبة، وكانت العلاقة معه عاملاً محدداً في الحكم على نجاح العمل الحكومي من عدمه، وفي قدرة الحكومات على الاستمرار في مواصلة نشاطها أو الاستعداد لإسقاطها بالوسائل السياسية المتاحة أو عبر الاحتجاجات الاجتماعية والإضرابات، حتى أن مؤشر الإضراب عن العمل، وهو حق دستوري مكفول للعمال والموظفين التونسيين، أصبح أحد المؤشرات المعتمدة في قياس السلم الاجتماعي وتقييم العمل





الحكومي (٣٢).

وفي سبيلها إلى ضمان الأمن الاجتماعي، عمدت جميع الحكومات إلى الاستجابة كليا أو جزئياً لمطالب المنظمة العمالية في الزيادة في أجور العمال والموظفين، سواء العاملين في القطاع العام أو شبه العام، أو في القطاع الخاص، لكن الاتحاد لم يكتف بهذا الدور النقابي، وتجاوزته إلى أدوار سياسية محضة، خصوصاً في تقرير مصير الحكومات، سواء عند تشكيلها حيث شغل قياديون نقابيون مقاعد وزارية هامة، خاصة في الحكومات الخمس الأخيرة ما بعد انتخابات سنة ٢٠١٤، أو بالعمل على إسقاطها مثلما هو الشأن مع الحكومة الراهنة (حكومة الشاهد الثالثة) التي دعا الاتحاد إلى رحيلها باعتبارها أساساً حكومة الخضوع للإملاءات والضغوط الخارجية، متهما إياها بالتفريط في السيادة الوطنية، الشيء الذي دفعه إلى تنفيذ إضراب عام يوم ١٧ يناير ٢٠١٩، لم تشهد له تونس مثيلاً منذ إضراب مشابه نفذته الاتحاد في ٢٧ يناير ١٩٧٨ (٣٣).

لقد اتخذت الدولة التونسية لنفسها منذ تشكلها أواخر الخمسينيات من القرن الماضي طابعاً اجتماعياً، انحازت فيه غالبية الحكومات المتعاقبة للطبقات الضعيفة والمتوسطة، ولم تتغير هذه السياسات الاجتماعية في جوهرها كثيراً على الرغم من الجرعات التي أضفاها بعض الزعماء السياسيين في هذا العهد أو ذلك، ممن بلغوا رئاسة الحكومة كرجل الإصلاحات الليبرالية في السبعينيات الهادي نويرة، أو رئاسة الجمهورية على غرار زين العابدين بن علي الذي فرض بدوره إصلاحات ليبرالية اعتماداً على قوة نظامه وضعف خصومه السياسيين، لكن الاتحاد العام التونسي للشغل استمر شريكاً للدولة الوطنية في جميع مراحل تطورها التاريخي، وحارساً بالتالي لهذا التوجه الاجتماعي، الذي يعتبره كثير من الفاعلين السياسيين مكسباً وطنياً لا مناص من الحفاظ عليه، إلا أن السؤال الكبير الذي يعاد طرحه كل مرة، كيف يمكن لأي حكومة أن توفق بين هذه الحقيقة، وحقيقة أخرى لا تقل سطوة أو أهمية عن الأولى، مفادها ارتباط الاقتصاد الوطني بمراكز القرار المالي والاقتصادي الدولي، أكان ذلك من



جهة المديونية الخارجية المتعاضمة أو من جهة الحاجة إلى الاستثمار الخارجي والأسواق الدولية؟<sup>(٣٤)</sup>.

#### ب - التبعة الخارجية

تضاعفت مديونية تونس الخارجية خلال السنوات الثماني الماضية ثلاث مرات تقريباً، وبلغت حجماً غير مسبوق في تاريخ الدولة الوطنية منذ استقلالها، حيث وصلت إلى ما يقارب ٧٠ بالمائة إلى الدخل القومي الخام (الناتج المحلي الإجمالي) بعد أن كانت لا تتجاوز ٤٠ بالمائة سنة ٢٠١٠، كما أصبح اعتماد الحكومات على التداين الخارجي لسد العجز المتفاقم في ميزانية الدولة في تزايد سنة بعد أخرى، وأضحى الخروج إلى السوق المالية الدولية عملية شاقة تخضع لشروط قاسية لم تكن الدولة التونسية معتادة عليها.

واضطرت الدولة التونسية سنة ٢٠١٦، للعودة لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، حيث اتفقت معه على قرض كبير في حدود ٢،٥ مليار دولار، يمنح لها على أربع أقساط ضمن مسار مشروط تلتزم فيه الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية تتعلق بحجم كتلة الأجور والعملة الوطنية وتحرير الاقتصاد، بدت لعدد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين موجعة وتتضمن مساساً باستقلال القرار الوطني، غير أن رئاسة الحكومة نفت أي تدخل في السيادة الوطنية وردت الأمر إلى ضرورات تتعلق بتمويل مشاريع التنمية وإنقاذ الاقتصاد الوطني.

لقد لعبت الضغوط الإقليمية والدولية وضغوط المديونية الخارجية بلا ريب، دوراً مهماً في عملية تشكيل الحكومات ما بعد الثورة، وربما ما قبلها أيضاً، من حيث وعي الفاعلين السياسيين ومراكز القرار على صعيدي الدولة والمجتمع بأهمية توجيه رسائل إيجابية تجاه الشركاء الاقتصاديين في المنطقة والعالم، لكن أحداً ليس بمقدوره أن ينكر أن هذا الدور يظل محفوفاً بالمخاطر ويتضمن إشارات سلبية غالباً، عندما يتصل الأمر بتكوين الحكومات التي يفترض أن يكون موجهها الرئيسي وطنياً ومحركها الأساسي مصالح البلاد العليا، وعندما يستجيب بلد ما عند تأليفه لحكومته رمز سيادته



لضغوط خارجية فإن هذا التداعي غالباً ما لا يتوقف، إذ أثبت تاريخ الأمم في عديد المناسبات أن من يفرط في شبر اليوم سيفرط في ذراع غداً، ولئن اختار التونسيون النظام الديمقراطي عقب ثورتهم، فإنهم يتوقعون أن النظام الديمقراطي سيكون الأقوى في مواجهة مثل هذه الضغوط والأكثر ثباتاً في الدفاع عن مقومات السيادة الوطنية، وفي مقدمتها السياسة التنموية<sup>(٣٥)</sup>.

### خاتمة

لقد ارتبط مسار الانتقال الديمقراطي في تونس منذ سقوط نظام الرئيس بن علي في ١٤ يناير ٢٠١١، ارتباطاً يكاد يكون بنويماً بما اصطلح على تسميته بـ"أزمة تشكيل الحكومة"، حيث تعاقبت على حكم البلاد عشر حكومات، جرى تكوينها غالباً في سياقات متأزمة استغرقت أحياناً أشهراً في تأليفها، وحملت بذور سقوطها في أحشائها، لتتداعى لاحقاً جراء أزمة سياسية أو اجتماعية مستجدة إلى الانهيار، وهو ما خلق مناخاً من عدم الاستقرار السياسي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ووسع من دائرة تأثيراتها السلبية على النخب والمواطنين على السواء، ومن ذلك شيوع اليأس وانعدام الأمل لدى شرائح اجتماعية واسعة أصبحت اليوم لا تخفي تذررها وحيرتها حيال صلاحية النظام الديمقراطي للحكم وقدرة مثل هذه الحكومات على تحسين واقعها المعيشي اليومي.

وفي ظل ضعف الأحزاب السياسية وكثرة الصراعات الايديولوجية وتصادم مؤسسات الحكم فيما بينها، وفي سياق إقليمي ودولي اتسم بحروب المحاور ونزعة الهيمنة المتعاضمة، وشجع المانحين الدوليين، بالإضافة الى شح المساعدات الخارجية وتزايد الضغوط المطالبة بالإصلاحات الهيكلية دون مراعاة الأبعاد الاجتماعية، فإن العمل الحكومي يكاد يتحول إلى ضرب من ضروب المستحيل، وعاد ترحيل المشكلات المزمنة إلى المستقبل غير المضمون سيرة معتادة، حتى عاد أصحاب القرار يتوقعون الانفجار في كل حين.

بيد أن التحديات الداخلية و الضغوط الخارجية في تشكيل الحكومة التونسية، لا



يجب أن تحجب العديد من نقاط التميز والقوة في التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، لعل أهمها حفاظ التونسيين على الطابع الديمقراطي والمدني والسلمي في إدارة خلافاتهم وتشكيل حكوماتهم وانتقال السلطة بين قواهم وتياراتهم الحزبية والسياسية، وكذلك اعتصامهم بالقوانين على اختلاف درجاتها في إيجاد مخرج لأزماتهم، فضلا عن تطويرهم لتقاليد سياسية واجتماعية معاصرة تغبطهم عليها شعوب المنطقة.

### هوامش:

١. تشكلت خلال الفترة من ١٥ يناير ٢٠١١ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠١٨ عشر حكومات في تونس هي: محمد الغنوشي (٢٠١١)، الباجي قائد السبسي (٢٠١١)، حمادي الجبالي/الترويكا (٢٠١١/٢٠١٣)، علي العريض/الترويكا ٢ (٢٠١٣/٢٠١٤)، مهدي جمعة (٢٠١٤/٢٠١٥)، الحبيب الصيد ١ (٢٠١٥)، الحبيب الصيد ٢ (٢٠١٦)، يوسف الشاهد ١ (٢٠١٦/٢٠١٧)، يوسف الشاهد ٢ (٢٠١٧/٢٠١٨)، يوسف الشاهد ٣ (٢٠١٨/٢٠١٩).
٢. إلياس الجويني، تونس الأمل: من أجل انتعاشه شاملة، سراس للنشر تونس، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص ١٩.
٣. المصدر نفسه، ص ١٠٥.
٤. أيمن البوغانمي، دولة ما بعد الثورة، منشورات كارم الشريف تونس، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص ٦٧.
٥. المصدر نفسه، ص ١٥١.
٦. إلياس الجويني، المصدر السابق، ص ١٣٣.
٧. الرائد الرسمي، الصحيفة الرسمية للجمهورية التونسية.
٨. أيمن البوغانمي، الخريف العربي: التناقض بين الثورة والديمقراطية، منشورات كارم الشريف تونس، الطبعة الأولى ٢٠١٥، ص ١٦٩.
٩. المصدر نفسه، ص ١٨٦.
١٠. خالد شوكات، حكم الترويكا، الدار التونسية للنشر تونس، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص ٢٧١.
١١. المصدر نفسه، ص ٥٣.
١٢. أيمن البوغانمي، المصدر السابق، ص ١١٣.



١٣. دستور الجمهورية الثانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، منشورات ٢٠١٤.
١٤. أحمد السوسي، الأحزاب السياسية في تونس، منشورات كلية الحقوق بسوسة تونس، الطبعة الأولى ٢٠١٩، ص ١٢.
١٥. زياد كريشان، "٢٠١٩ سنة كل الأطماع والمخاطر"، يومية المغرب، تونس، عدد ٢٢ يناير ٢٠١٩، ص ٣.
١٦. أحمد السوسي، المصدر السابق، ص ٧٣.
١٧. المصدر نفسه، ص ٢٠١.
١٨. المصدر نفسه، ص ٢٢٣.
١٩. أيمن البوغانمي، المصدر السابق، ص ١٧٨.
٢٠. المصدر نفسه، ص ١٨٦.
٢١. أحمد السوسي، المصدر السابق، ص ١١.
٢٢. المصدر نفسه، ص ٢١٦.
٢٣. المصدر نفسه، ص ٢١٨.
٢٤. خالد شوكات، "سبع سنوات من الثورة التونسية"، مجلة المصير، تونس، العدد ٥، ربيع ٢٠١٨، ص ٣٦.
٢٥. المصدر نفسه، ص ٣٧.
٢٦. دستور الجمهورية الثانية، المصدر السابق.
٢٧. إلياس الجويني، المصدر السابق، ص ٢٨٣.
٢٨. أيمن البوغانمي، المصدر السابق، ص ١٥٥.
٢٩. إلياس الجويني، المصدر السابق، ص ٦١.
٣٠. المصدر نفسه، ص ٥٧.
٣١. خالد شوكات، المصدر السابق، ص ٣٨.
٣٢. المصدر نفسه، ص ٣٩.
٣٣. المصدر نفسه، ص ٣٩.
٣٤. إلياس الجويني، المصدر السابق، ص ٢٧٣.
٣٥. أيمن البوغانمي، المصدر السابق، ص ٢٣٥.